

# مؤتمرات

## تقرير عن :

# المؤتمر العلمي الرابع عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

أهداف التنمية المستدامة في مواجهة الأوضاع العربية بعد 2011 :  
فرص النمو وتحديات العدالة الاجتماعية  
في ضوء تعثر تجربة التعاون الاقتصادي العربي

القاهرة ، 11 - 12 نوفمبر / تشرين ثان 2017

أ. هدى حموده

باحثة اقتصادية بالجمعية العربية  
للبحوث الاقتصادية

[Huda.hamoud84@gmail.com](mailto:Huda.hamoud84@gmail.com)

د. محمود رضا فتح الله

مستشار اقتصادي بجامعة الدول العربية  
القطاع الاقتصادي - القاهرة

[m\\_r\\_fathallah@hotmail.com](mailto:m_r_fathallah@hotmail.com)

في الحادي عشر من نوفمبر / تشرين ثان 2017، وبدعوة من الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، انعقد المؤتمر العلمي الرابع عشر في مقر معهد التخطيط القومي بالقاهرة تحت عنوان «أهداف التنمية المستدامة في مواجهة الأوضاع العربية بعد 2011 : فرص النمو وتحديات العدالة الاجتماعية في ضوء تعثر تجربة التعاون الاقتصادي العربي»

بدأت فعاليات المؤتمر بالجلسة الافتتاحية والتي تحدث فيها - الأمين العام للجمعية والمنسق العام للمؤتمر الأستاذ الدكتور / محمد سمير مصطفى بكلمة مقتضبة رحب فيها بالمشاركين والحضور موضحاً أن الرأي قد استقر أخيراً على المحاور الثلاثة لهذا المؤتمر وهي العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة وتجربة التعاون الاقتصادي العربي وسوف يكون لمداخلتكم أثر كبير في إثراء النقاش ونجاح حصاده وما تهدف إليه الأوراق والتعقيبات ، ثم وجه الشكر إلى كل الذين قدموا من أرجاء الوطن العربي من نواكشوط موريتانيا والجزائر وتونس وليبيا ومصر ودمشق والأردن والكويت واليمن والسودان وأعضاء مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، والأستاذة هدى حموده سكرتيرة الجمعية، وأخيراً لمعهد التخطيط القومي .

## **الكلمة التالية كانت لرئيس مجلس إدارة الجمعية د. منير الحمش التي رحب فيها بالحضور وأكد أنه :**

منذ تأسيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، كان ولا يزال هاجس التنمية والتكامل يحتل الموقع الرئيسي في أولويات اهتمامات أعضاء الجمعية والمؤسسين الأوائل، وقد توجهت المؤتمرات العلمية والندوات وورش العمل التي أقامتها الجمعية للبحث والدراسة في مجال الموضوعات ذات الصلة بهاتين القضيتين: التنمية العربية والتكامل العربي.

وبعد الإخفاق الذي ألم بالتنمية والإعاقة التي ألمت بالتكامل، وفي ضوء الأحداث الدامية، يأتي مؤتمرنا هذا لمواصلة الجهد وحث الباحثين الاقتصاديين العرب على المزيد من البحث والدراسة العميقة من أجل مواجهة التحديات القديمة والمستجدة التي تعيق تحقيق التنمية والتكامل.

ونطمح في هذا المؤتمر إلى تسليط الضوء من جديد على هاتين المسألتين في مقاربتها للأوضاع العربية بعد أحداث 2011، بحثاً عن فرص التنمية والتكامل الجديدة، من خلال التحديات التي تواجهها العدالة .

ثم توجه بالشكر والامتنان إلى معهد التخطيط القومي ورئيسه الأستاذ الدكتور علاء زهران، لما يقدمه من دعم وتشجيع للجمعية ولأنشطتها العلمية، كما توجه بالشكر إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت للدعم المالي المتواصل الذي يقدمه لأنشطة الجمعية.

وتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور محمد سمير مصطفى الأمين العام للجمعية، وإلى إدارة الجمعية الذين تحملوا أعباء الإعداد والترتيبات لانعقاد المؤتمر.. متمنياً للمؤتمر النجاح والمزيد من التقدم.

## **الكلمة التالية كانت لرئيس معهد التخطيط القومي د. علاء زهران**

أن أهم الموضوعات التي يناقشها المؤتمر من أوراق وحوارات ومدخلات هي زاد متكامل لموضوعات العدالة الاجتماعية وأكثر الكلمات تداولاً على السنة رجال السياسة والاقتصاد والمواطن أينما كان إلى جانب التنمية المستدامة التي يجب أن نضمنها لأجيال اليوم - دون إغفال الأجيال التي لا تزال في علم الغيب - مثل نفاذية الموارد المعجلة والنمو السكاني فوق فقر الأرض وخدمات الإعالة والتحديات على التراث الحضاري والموروث العمراني وغيرها إلى جانب جهود التعاون العربي الذي تعثر في محطات كثيرة لم تمكننا من الوصول إلى ما وصلت إليه الدول الجغرافية والسكانية الأخرى في أوروبا وآسيا ، وتمنى للجميع مناقشات بناءة ومثمرة لخدمة الإنسان العربي .

## جلسات العمل

الجلسة الأولى :

## الورقة الأولى :

النموذج النيوليبرالي والعدالة :  
أمنٌ وسلوى أم سقطُ المتاع ؟

أ.د. جودة عبد الخالق  
أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد  
والعلوم السياسية جامعة القاهرة

شأن العديد من دول العالم، قامت الدول العربية منذ التسعينيات من القرن الماضي بتبنى وتطبيق برامج أطلق عليها برامج « الإصلاح الاقتصادي » وكان الأساس الفكرى لتلك البرامج هو النموذج النيوليبرالي، الذى يركز على تعظيم النمو الاقتصادى من خلال حرية الأسواق وتقليص دور الدولة وتخفيض الضرائب وزيادة الانفتاح على الخارج . ولم تشغل قضية الفقر والعدالة بالآ لمروجين لهذا النموذج، لاعتقادهم الراسخ أن ثمار النمو ستساقط كالمن والسلوى وأن الرخاء سيصيب الجميع فى نهاية المطاف، لكن التجربة أثبتت عكس ذلك؛ فبدلاً من المنِّ والسلوى كانت النتيجة سَقَطُ المتاع حيث اتسع نطاق الفقر، وارتفعت معدلات البطالة وزادت اللامساواة . باختصار، كانت العدالة الاجتماعية هى الضحية، وكان رد الفعل هو مد وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية، فيما يعتبر صفقة سياسية براجماتية، وقد تبدو هذه الصفقة صفقة رشيدة بالمعنى السياسى، ولكنها ليست كذلك بالمفهوم الاقتصادى- الاجتماعى. كما أنها غير قابلة للاستدامة بالنظر إلى تكلفتها المالية.

ومعلوم أن الحماية الاجتماعية لضحايا السياسات النيوليبرالية تثير مشكلة وإشكالية. المشكلة هى إمكانية تمويل الإنفاق الكافى فى ظللال القيد المالى الذى يفرضه النموذج النيوليبرالى نفسه، مما يقلل فرص استدامة هذا العلاج، أما الإشكالية فهى استحالة المقارنة بين مغامم المستفيدين من السياسات المرتكزة على النموذج النيوليبرالى ومغامم المتضررين من تلك السياسات - باعتبار أن لكل فئة دالة تفضيل مختلفة - فضلاً عن ذلك، فلا معنى أصلاً لتطبيق سياسات تنتج فقراً وبؤساً ثم تخترع برامج لتخفيف فقر الفقراء وتقليل بؤس البؤساء، فالوقاية خير من العلاج.

فى ضوء تلك التجربة التاريخية، تقدم الورقة مقارنة مختلفة عن المقاربة النيوليبرالية. إنها مقارنة تقوم على تضمين العدالة الاجتماعية وما يتطلبها من جوانب التنمية البشرية فى عملية صنع السياسة الاقتصادية وتضمنت الورقة الإشارة إلى العالم العربى، بالتركيز على حالة مصر. واستنادا إلى تجربة مصر خلال الـ 10-15 سنة الأخيرة، نجد أنه من الأفضل تجنب الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية (سقط المتاع) بوضع العدالة الاجتماعية فى صلب عملية تصميم وتطبيق السياسات العامة؛ فمن الأفضل تضمين العدالة الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من تصميم السياسة الاقتصادية، بدلاً من التركيز على استهداف أسرع معدل نمو ثم مد شبكات الحماية الاجتماعية للتعامل مع مخلفاته الخبيثة من بطالة وفقر ولا مساواة.

**ولتحقيق المأمول من الورقة، جاء تسلسل عناصرها كالتالى:**

فبعد المقدمة التى تمثل القسم الأول، تناول فى القسم الثانى تعريف المصطلحات الأساسية فى إطار الموضوع لتوضيح ما يعنيه النموذج النيوليبرالى والعدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية. ويستعرض فى القسم الثالث أهم ملامح تجربة الحماية الاجتماعية على مستوى دول العالم وعلى مستوى الدول العربية. وفى القسم الرابع عرضاً موجزاً وتحليلاً لتجربة مصر فى مجال العدالة الاجتماعية وشبكات الحماية الاجتماعية، وتأتى الخاتمة والاستخلاصات فى القسم الخامس والأخير.

وقد اتضح كيف ارتفع معدل الفقر فى مصر بالتوازي مع تسارع نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة 2002 - 2010، مما يقدم دليلاً عملياً يكذب مقولة التساقط. وتبين أن تأثير اللامساواة على الفقر (علاقة طردية) قد فاق تأثير زيادة الدخل على الفقر (علاقة عكسية) خلال الفترة محل الاعتبار، وفسرنا ذلك بالرجوع إلى نمط النمو وإلى سياسات التوزيع وإعادة التوزيع التى انطوى عليها برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى الذى جرى تطبيقه.

**على وجه الخصوص، يمكن إرجاع هذا التطور إلى مجموعة من الأسباب :**

- إجراءات تحرير الأسعار والتجارة.
- نمط النمو وملكية الأصول الإنتاجية فى الزراعة.
- تدهور الأجور الحقيقية نتيجة للضبط المالى.
- ارتفاع معدل البطالة.
- وتقليص الإنفاق الحكومى على الخدمات الأساسية مثلاً لصحة والتعليم.

## الورقة الثانية

# أثر الحكم الرشيد على النمو الاقتصادي في مصر وتونس كنموذج لاقتصاديات الربيع العربي خلال الفترة (1990 - 2015)

د. علي عبد الوهاب نجا

أستاذ الاقتصاد ووكيل الكلية لشؤون التعليم والطلاب  
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية .

يتمثل هدف هذه الورقة في تحليل أثر مستوى الحكم على النمو الاقتصادي في مصر وتونس، وتحديد الأهمية النسبية له مقارنة بالعوامل الأخرى المؤثرة في النمو الاقتصادي بهما. الأمر الذي يساعد في اتخاذ السياسات الملائمة للارتفاع بمستوى الحكم ويعالج جوانب القصور به، بما يحقق أهداف النمو والتنمية الاقتصادية. وذلك من خلال دراسة أثر مستوى الحكم على النمو في الأدب الاقتصادي، وتطور مستوى الحكم ومعدل النمو الاقتصادي في مصر وتونس خلال فترة الدراسة، ثم من خلال استخدام أساليب الاقتصاد وتحليل قياس التكامل المشترك ثم تقدير أثر مستوى الحكم على النمو الاقتصادي بالدولتين.

تعاني مصر وتونس من انخفاض مستوى الحكم، فضلاً عن تراجعها عبر الزمن، بل وتدهوره خلال أحداث الثورة بكل منهما وإن كان بصورة أكبر في مصر مقارنة بتونس، وانعكس ذلك في انخفاض معدل النمو الاقتصادي بهما وتراجعها عبر الزمن وبدرجة أكبر في مصر مقارنة بتونس.

وقد أوضحت نتائج القياس أن مستوى الحكم يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وإن كان هذا التأثير أكثر وضوحاً في مصر عن تونس. ولذا فإنه يجب إجراء عمليات إصلاح شاملة تتضمن كافة جوانب الحكم، بما يمكن من الارتقاء بكفاءة مؤسسات الحكم والإدارة بكل من مصر وتونس، الأمر الذي يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير البيئة الملائمة للنشاط الإنتاجي، ومن ثم يسهم بدوره في الارتقاء بمعدل النمو الاقتصادي.

الجلسة الثانية :

## الورقة الثالثة

### النوعية المؤسساتية والتنمية المستدامة في الدول العربية دراسة تطبيقية

د. شكوري سيدي محمد

أستاذ محاضر بمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير  
والعلوم التجارية - المركز الجامعي مغنية. الجزائر

د. شيببي عبد الرحيم

أستاذ محاضر بمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير  
والعلوم التجارية - المركز الجامعي مغنية. الجزائر

حاولت هذه الورقة تحليل تأثير النوعية المؤسساتية على التنمية المستدامة بالدول العربية خلال الفترة 1996-2015 باستخدام الطريقة المعممة. وعلى الرغم من التحسن الملحوظ الذي عرفته بعض الدول في السنوات الأخيرة من حيث مؤشرات التنمية الناتج عن الجهود التي تبذلها الحكومات والتي تُدكر فتشكر، غير أنها لازالت مطالبة بمجهودات إضافية لتعزيز الأثر التنموي خاصة لعائدات النفط. في حين يبقى تردي مؤشرات البيئة المؤسساتية في الدول العربية أكبر عائق يحول دون تحقق الأهداف التنموية، ويحد من فعالية الإصلاحات الاقتصادية. وقد خلصت الدراسة التطبيقية إلى النتائج التالية: التأثير المعنوي الإيجابي على التنمية المستدامة (معبّر عنها بالادخار الصافي المعدل) لكل من: حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التبادل التجاري. هناك تأثير معنوي سلبي لكل من: الهيكل العمري للسكان ووفرة الموارد الطبيعية، بينما كان تأثير حجم الاستثمار غير معنوي. أما مؤشرات النوعية المؤسساتية (مؤشر الحوكمة، المخاطر القطرية والحرية الاقتصادية) فقد كان لها تأثير معنوي إيجابي على الادخار الصافي المعدل باستثناء مؤشر الحريات المدنية والحقوق السياسية، مما يوحي بضعف الهياكل السياسية ذات الطابع الديمقراطي بالدول العربية و ضعف الوعي السياسي للمجتمعات العربية.

وبالتالي، هناك حاجة ملحة للاتفاق على مراحل واضحة لتنفيذ إصلاح الأسواق ليس بهدف رفع معدل النمو بحد ذاته، بل بهدف تحقيق نمو تشغيلي، وتوزيع دخل أقرب للعدالة، وضمان تحقيق تنمية مستدامة. وجميع هذه المتطلبات - وغيرها كثير - لا يتأتى ضمن شروط أخرى، إلا من خلال إصلاح مؤسسي حقيقي (وتغيير جذري لقواعد اللعبة)، يكون أحد مؤشرات الاختيار المناسب لمتخذي القرارات، وعلى كل المستويات، بعيداً عن الترشيحات الحزبية والقبلية والقائمة على

الموالاتة. ولهذا على السلطات في الدول العربية أن تعمل على تغيير هذه القواعد غير الرسمية التي لا زالت تعرقل تقدم الإصلاحات ، وهذا ليس بالأمر الهين، فهو يتطلب وقتاً ومجهودات كبيرة لأن مثل هذه العوامل منصهرة في عادات وسلوكيات المجتمع. كما ينبغي عليها محاربة الفساد بكل أنواعه من محسوبية وجهوية، إذا ما أرادت الدولة إعادة بناء الثقة بين السلطات الرسمية والمواطنين. وضمن الإصلاحات المؤسساتية دائماً نشدد على أهمية أن يتم الإبقاء والحفاظ على القواعد القديمة المطبقة (الصالحة منها)، ولا يتم هدمها والتخلص منها كلياً إلا بعد التأكد من نجاح تطبيق القواعد الجديدة .. وعليه.. فإن معالجة هذه المشكلة تتطلب منهجاً واسع النطاق ومتعدد الأبعاد، ومثل هذا المنهج الشامل يتطلب وجود قيادة مؤهلة، كما يقتضي تغيير الحوافز وبناء القيم، وكلها عوامل يدعم كل منها الآخر.

## الورقة الرابعة

### التنمية المستدامة

#### وتحدي العمل الاقتصادي العربي المشترك

#### في مواجهة الأوضاع المستجدة في الدول العربية

أ.د. مصطفى العبد الله الكفري

أستاذ بكلية الاقتصاد - جامعة دمشق - سوريا

تهتم الورقة بكيفية تحسين معيشة الناس في الدول العربية والمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة في عالم يشهد نمواً سكانياً كبيراً، يصاحبه طلب متزايد على الغذاء والماء والمأوى والطاقة والخدمات الصحية والأمن والاستقرار الاقتصادي<sup>5</sup>..

التنمية المستدامة تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وينظر إليها على أنها المبدأ التوجيهي للتنمية على المدى الطويل العالمي والتنمية المستدامة، وتركز التنمية المستدامة على ثلاث ركائز هي: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

ورغم تعثر تجربة التعاون الاقتصادي العربي يمكن للعمل العربي المشترك أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تفعيل استراتيجيات العمل الاقتصادي العربي المشترك من خلال النظر في أنماط استهلاكها وإنتاجها، وأن تلتزم بالتنمية الاقتصادية المسؤولة والسليمة بيئياً، وأن تعمل معاً على توسيع نطاق التعاون عبر الحدود من أجل تبادل الخبرات والتكنولوجيا والموارد. وهذه التغييرات يمكن - بل ويجب - تحقيقها من أجل ازدهار الدول العربية والعالم ورخاء سكانه.



الجلسة الثالثة :

## الورقة الخامسة

### الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في موريتانيا (2000 - 2015)

د. الفوثن الطالب جدو العربي

أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية الاقتصادية

جامعة نواكشوط العصرية - موريتانيا

تهتم الورقة بتقويم الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في موريتانيا (2000 - 2015)، حيث مثلت مكافحة الفقر خلال هذه الفترة أولوية قصوى للسلطات العمومية في موريتانيا وشركائها الفنيين والماليين. وقد جاء تصور الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، محاولة لتقويم آثار انعكاسات هذه البرامج علي الظروف المعيشية للسكان، مما مكن من متابعة تطور الفقر في موريتانيا التي تعتبر من بين الدول النامية التي طبقت سياسات مكافحة الفقر، لكنها لم تستفد من أثارها الإيجابية على التنمية بالشكل المطلوب، ولم يمنعها ذلك من أن تكون متضررة من أثارها السلبية على مختلف الجوانب الاجتماعية.

قُدِّرت نسبة الموريتانيين الذين يعيشون تحت حد الفقر في سنة 2000 بـ 46,3% منهم 61,2% في الوسط الريفي و 25,7% في الوسط الحضري. بينما بلغت هذه النسبة في سنة 2004 - 46,7%، منها 59% من سكان الريف و 28,9% في الوسط الحضري. وبصورة عامة انخفضت نسبة الفقر ما بين سنتي 2008 و2014 على المستوي الوطني ولكنها بقيت ظاهرة ريفية، إذ تراجع نسبة الفقر لدى السكان الموريتانيين، من 42% سنة 2008 إلى 31% سنة 2014، حيث تراجع الفقر 11 نقطة على المستوي الوطني. وقد انخفض الفقر بشكل عام بين 2008 و2014 على المستوي الوطني بمعدل سنوي قدره 1.8 نقطة، وكان هذا الانخفاض أكبر في الوسط الريفي مع معدل سنوي متوسط قدره 2.5% مقابل 0.7% فقط في الوسط الحضري. وقد قامت الدولة بمجموعة من السياسات بهدف استهداف الفقراء في أماكن تواجدهم منها على سبيل المثال وليس الحصر تشييد بعض المشروعات الصغيرة المدرة للدخل وفتح مجمعات استهلاكية واستصلاح بعض الأراضي وتوزيعها...إلخ

ورغم أهمية ما تحقق خلال الفترة (2000 - 2015) من تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل واستهداف بعض الفقراء في أماكن تواجدهم، بالإضافة إلى مواصلة الإصلاحات الاقتصادية، إلا أن هذا مازال محدوداً نظراً لما تواجهه موريتانيا من ارتفاع في نسبة البطالة وانتشار معدلات الفقر ومحدودية مختلف الخدمات الاجتماعية، لذا فإنه يجب على الدولة مضاعفة الجهود لتحقيق بقية أهداف البرنامج وتعظيمها عن طريق ترشيد الموارد وتعبئتها وتخصيصها تخصيصاً أمثل خدمة للتنمية.

## الورقة السادسة

### التغيرات المناخية وأثرها

### على الحاصلات الزراعية المصرية في الأجل القصير والطويل

د. وسيم وجيه الكسان رزق الله

مدرس الاقتصاد

معهد طبية للحاسب والعلوم الإدارية

يتمثل هدف الورقة في التعرف على أثر التغيرات المناخية على كل من القمح والذرة الشامية باعتبارهما من الحاصلات الزراعية الاستراتيجية في غذاء الأسرة المصرية سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل في الأقاليم المصرية المختلفة المنتجة لهذه الحاصلات. ومن ثم، تحديد أثر أهم العوامل الممثلة للتغيرات المناخية على الحاصلات الزراعية المصرية، وتحديد أهم الأقاليم المتأثرة بالتغيرات المناخية وطبيعة هذا التأثير خلال الفترة الزمنية من عام 1981 إلى عام 2014.

وتتمثل منهجية الدراسة في إيجاد العلاقة بين التغيرات المناخية والمتمثلة في درجات الحرارة والرطوبة في الأقاليم المصرية المختلفة وإنتاج مجموعة من أهم الحاصلات الزراعية المصرية (القمح، والذرة الشامية) في الأجل القصير والأجل الطويل. من خلال استخدام المنهج القياسي من خلال استخدام بعض تقنيات الاقتصاد القياسي الحديثة المتمثلة في تقنية المربعات الصغرى العادية المعدلة بالكامل *Full-Modified OLS (FMOLS)* لتقدير متجه التكامل المشترك للبيانات الجدولية *Panel Data* لاستخلاص تقديرات طويلة الأجل لآثار التغيرات المناخية على إنتاجية مجموعة من أهم الحاصلات الزراعية (القمح، والذرة الشامية).

وتركز الورقة على منطقة وادي النيل، حيث تقسيم المحافظات المنتجة للمحاصيل وفقاً لثلاثة أقاليم (مصر العليا، ومصر الوسطى، والوجه البحري).

وتوصلت الورقة إلى أن هناك علاقة معنوية طويلة الأجل بين متوسط درجة الحرارة وإنتاجية كل من محصولي الذرة الشامية والقمح، مما يدل على أن درجة الحرارة تؤثر في الأجل الطويل سلباً على إنتاجية محصولي الذرة الشامية والقمح، مما يتطلب وضع استراتيجيات للتكيف أو التخفيف من الارتفاع المتوقع لدرجات الحرارة. واستخلصت أن درجة الحرارة تؤثر على إنتاجية محصولي الذرة الشامية والقمح في الأجل الطويل أكثر منها في الأجل القصير. وخلصت أيضاً إلى أن هطول الأمطار لم يكن له تأثير يذكر - كما هو متوقع - على إنتاجية محصولي الذرة الشامية والقمح سواء في الأجل الطويل أو الأجل القصير.

كما اقترحت الورقة وضع استراتيجيات للتخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية ولاسيما ارتفاع درجة الحرارة، وأن يكون للتكنولوجيا النظيفة دوراً مهماً في تقليل الانبعاثات الملوثة للبيئة.

## الورقة السابعة

# الثورة التكنولوجية العالمية ومرحلة ما بعد التصنيعية التحديات التنموية العربية المستقبلية

أ.هيثم غالب الناهي

مدير عام المنظمة العربية للترجمة

استعرضت الورقة أسباب الإخفاق الاقتصادي في الدول العربية في مرحلة ما بعد التصنيعية التي يمر بها العالم وأرجعت ذلك إلى عدد من الأسباب منها :

- الإخفاق بمواكبة التكنولوجيا والاتصالات.
- عدم الانتباه للمعلوماتية وضرورتها وسبل تطوير البرمجيات .
- عدم تطوير مهارات الأفراد وتقوية الفعل التقني على حساب العمل غير المهني.
- عدم دراسة واقع السوق العربي وضروراته .

وفي ختام فعاليات المؤتمر عُقدت مائدة مستديرة / دائرة حوار تحت عنوان :

### «خطاب العدالة والتنمية المستدامة في الوطن العربي»

بمشاركة كل من الأستاذ الدكتور / محمد سمير مصطفى - أستاذ الاقتصاد وتخطيط التنمية بمعهد التخطيط القومي ، والسيد الأستاذ الدكتور/ جودة عبد الخالق - أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.